مدى نجاعة أجهزة ووكالات وبرامج الامم المتحدة في حماية وسلامة البيئة*

شرارة فيصل طالب دكتوراه جامعة مستغانم
المشرف أد .قنيش عثمان – جامعة مستغانم

ملخص

إن هيئة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الأكثر تمثيلا في العالم والأكثر تمثيلا بالنسبة لمجموعة الدول ،كان ولابد عليها من التصدي لقضايا دولية تخص استقرار العالم والحفاظ على مكتسبات البشرية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال اللاحقة ، وبما آن قضايا البيئة وحمايتها والحفاظ عليها أضحت من المسؤوليات الدولية ، فقد عملت منظمة الأمم المتحدة على بذل المجهودات التي تضمن صيانتها وحمايتها وسلامتها وذلك من خلال أجهزتها ووكالاتها وبرنامجها ، ومع التطورات والتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية من نزاعات وحروب وثورات صناعية وانتشار الشركات العملاقة ومتطلبات التجارة الدولية وتوفير الموارد الطبيعية اللازمة من أجل ذلك ،هذا كله ما زاد من الضغوطات على البيئة في كل أرجاء العالم ما يطرح معه مدى مسايرة ونجاعة أجهزة الأمم المتحدة ووكلاتها وبرنامجها في مجال حماية البيئة وسلامتها هذا ما سوف نتطرق إليه ان شاء الله في موضوع هذا المقال.

ABSTRACT :

The united Nation organisation is the most representative organisation for states group, must defend the integrity and security of the world, and preserve the humanitary, social, economic and environmental concerns, for actual and future generations, such concerns might engage their international liabilities.

This organisation have made lot of efforts throughout its organs and agencies, additionally the political development and mutations made a pression on this organization, consequently the problem tha rise up from this fact is the effectivity of The UNO to resolve this problems, in matters of environment and its protection.

This study will try to analyse this problematic in a few li.

مقدمة :

* رمز المقال: 11-2/17/ش.ع/م.
تاريخ إيداع المقال لدى أمانة المجلة: 2017/01/15.
تاريخ إيداع المقال للتحكيم: 2017/03/05.
تاريخ رد المقال من قبل التحكيم: 2017/04/23.
تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/05/21.

إن فكرة حماية البيئة من الجرائم المرتكبة ضدها ، أصبحت من أهم قضايا المجتمع الدولي ، وذلك نظرا للتدهور الكبير الذي أصاب التوازن البيئي بسبب الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وذلك بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والتطور الصناعي الذي بدوره أدى إلى انتشار الفضلات الكيماوية والنووية ،الامر الذي أضحى يهدد الحياة الانسانية ومصير المعمورة ككل ، وذلك نتيجة لتنامي انبعاثات الغازات وتغير المكونات الأساسية للمنظومة البيئية ، مع ارتفاع حرارة الكرة الارضية وتطور ظاهرة الاحتباس الحراري ، وانخفاض طبقات المياه الجوفية وغورها في باطن الأرض ، وتلوث الهواء وارتفاع درجة الحموضة .[1]

هذا كله ما استدعى إلى ضرورة تعبئة كل الوسائل والجهود الدولية لمواجهة هذه المخاطر والعمل على سلامة البيئة والمحافظة عليها

ولعل جهود منظمة الأمم المتحدة وباعتبارها المنظمة الأكثر تمثيلا والأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ، لها الدور الأكبر من خلال الأهمية في حماية البيئة وسلامتها وهذا ما أكده مؤتمر جوهانسبورغ في إضفاء صفة الدور القيادي لمنظمة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة ،[2] حيث أن منظمة الامم المتحدة بدأت بالاهتمام بالبيئة التي يعيش عليها الإنسان وضرورة حمايتها وسلامتها بإدراجها ضمن الأهداف المنوط بها تحقيقها منذ أواخر الستينات ،[3] وذلك من خلال النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة انطلاقا من ديباجته ، ومرورا بالعديد من مواده ونصوصه مثل المادة 1 والمادة 5 والمادة 55 والمادة 56 ، ومن خلال دور أجهزة المنظمة وبرنامجها ووكلتاها المتخصصة .

هذا الدور الذي سوف نحاول تبيانه من خلال مقالنا بالتطرق أولا إلى دور أجهزة الأمم المتحدة في حماية وسلامة البيئة الدولية ثم ثانيا دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال ثم ثالثا وأخيرا دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة ، وذلك وفق الإشكالية التالية ، **ما مدى استجابة هذه الأجهزة والوكالات المتخصصة والبرامج التنموية والبيئية لتجسيد الدور المنوط بها في حماية البيئة و سلاماتها** ؟.

المبحث الأول : أجهزة منظمة الأمم المتحدة ودورها في حماية البيئة

قصد العمل على مواجهة التحديات البيئية الهائلة ، وبغية وضع منهج متوازن ومتكامل إزاء القضايا والمشكلات البيئية ، قامت هيئة الأمم المتحدة بوصفها ممثلا عن جميع أعضاء المجتمع الدولي برعاية العديد من المؤتمرات

---

[1]- عبد الرزاق مقري ، مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2008 ، 05.

[2]- زيد المال صافية ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، على ضوء أحكام القانون الدولي ، أطروحة دكتوراه في العلوم ، تخصص القانون الدولي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ، 2013 ، ص 168.

[3]- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2008 ، ص 78.

والندوات الدولية [1]،التي تمخض عنها نشوء الجمعية العامة للمنظمة وتكوين جهاز مجلس الأمن ، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تدويل القضايا البيئية ثم التدخل الغير مباشر لمجلس الأمن في قضايا البيئة .

المطلب الأول : دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تدويل قضايا البيئة

إن منظمة الأمم المتحدة كان لها دور هام في حماية البيئة وإدراجها ضمن أجنداتها وذلك من خلال الجمعية العامة للهيئة [2]، ودعوتها في دورتها 49 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة البشرية بمقتضى القرار رقم 2398 الصادر بتاريخ 1968/12/03 ، وذلك بعد تأكد الاستمرار السريع في تدهور البيئة وتأثير ذلك على ظروف الإنسان الصحية والمعنوية والاجتماعية .

كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ستة 1983 وفي قرارها رقم 161/38 الصادر في 1983/12/19 إلى إنشاء لجنة خاصة مكلفة بالشؤون البيئية تدعى لجنة – برنت لاند -.

وكذلك وفي سنة 1988 وبمقتضى القرار رقم 228/44 الصادر في 1988/12/20 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية .

ومن خلال القرار رقم 190/74 لسنة 1997 حيث دعت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة إلى ضرورة عقد دورة استثنائية حول البيئة والتي أطلق عليها اسم قمة الأرض + 05 من أجل تقييم ما تم تنفيذه من أجندة القرن 21 ، حيث اعترفت الدول في القرار 519/02 بضرورة رفع تحديات التنمية المستدامة كما هي محددة في أجندة القرن 21 وإعلان ريو ، والتزم الأطراف مرة أخرى بالعمل بحسن نية وروح الشراكة من أجل الإسراع في تنفيذ الأجندة .

كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2000 وفي دورتها 55 وبمقتضى القرار رقم 199/55 الصادر في 2000/11/20 إلى عقد مؤتمر جوهانسبورغ – القمة العالمية للتنمية المستدامة - والتي تدعى(ريو +10) ، لبحث ومتابعة تنفيذ ما ترتب عن مؤتمر ريو بعد عشر سنوات ، وقد اعترفت الدول في التقرير النهائي رقم 199/20 الذي يتضمن إعلان سياسيا [3] يحمل كل الشركاء الاجتماعيين ، مسؤولية جماعية مشتركة من أجل

---

[1] -وافي حاجة ، جهود المنظمات الغير حكومية في حماية البيئة – منظمة السلام الاخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، رسالة ماجستير في الحقوق ، تخصص القانون الدولي والعلاقات السياسية الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مستغانم ، الجزائر ، سنة 2014، ص30.

[2] -ابراهيم أحمد خليفة دور الامم المتحدة في تنمية الشعوب الافريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة – دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية ، دار المطبوعات الجامعية ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، مصر ، 2015، ص 96-ص97.

[3] -عبد الرزاق مقري ، مصدر سبق ذكره ، ص 266.

دعم وتطوير على المستوى المحلي ، والدولي ، أركان التنمية المستدامة المترابطة وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة ، واتفق كل الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة وتدابير التعاون الدولي .[1]

ومابين قمتي –ريو- و -جوهانسبورغ- ، اجتمعت امم العالم في عدة مؤتمرات رئيسية برعاية الأمم المتحدة ، منها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتا ري) [2]، ومؤتمر الامم المتحدة حول الأهداف الإنمائية الذي توج بإعلان الألفية .

ومنه فان الجمعية العامة للأمم المتحدة وإضافة إلى دورها في تدويل قضايا البيئة وإثارتها من خلال الدعوات المتتالية من خلال قراراتها، نجدها قد ساهمت كذلك في إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ومن بينها إتفاقية التنوع البيولوجي سنة 1992 ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994 ، والاتفاقية الدولية حول استعمال الأنهار الدولية لأغراض أخرى غير الملاحة في سنة 1997.

المطلب الثاني : دور مجلس الامن من خلال تدخلاته الغير مباشرة في قضايا البيئة

لقد أنشئ مجلس الأمن في سنة 1945 وكان الدور المنوط به هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ولم يكن في الحسبان الأخذ بعين الاعتبار للمجلس الإبعاد البيئية ضمن المهام المنوط به ، بالرغم من إن الأمثلة عن الجرائم المتمخضة عن الحروب كانت كثيرة ومتعددة ومدمرة للبيئة عبر مختلف الحقب التاريخية ومثالها تسمم المياه العذبة وسياسة الأرض المحروقة ، وكذا تدمير السدود ، واستعمال سلاح النابل في الفيتنام لحرق الغابات وتدمير الطبيعة ، وأمثلة التجارب النووية من طرف الاستعمار الفرنسي- في حق الصحراء الجزائرية وكذلك استعمال الفوسفور الأبيض المحضور دوليا من طرف العدوان الصهيوني على غزة في فلسطين .

وعلى الرغم من غياب مبادئ القانون الدولي للبيئة في قرارات مجلس الأمن ، فان اهتمام المجلس بالبيئة كان لأول مرة بمناسبة تحقيق الأمن والسلم أي بصورة غير مباشرة وذلك بصدد مكافحة التجار الغير شرعيين والتجارة الغير مشروعة في المواد الأولية التي تعرضت لها ليبيريا بعد نهاية الحرب في سنة 1989 ، مع أن اهتمام مجلس الأمن بالبيئة كان ظرفيا ولا يعكس إرادة المجلس في الاهتمام بالحماية الايكولوجية ، لأنه جاء في سياق الاهتمام بالموارد الطبيعية الثمينة فقط مثل الخشب والألماس التي تزخر بها ليبيريا و تمثل اهم استحقاقات

[1] -زيد المال صفا ، مصدر سبق ذكره ، ص 169.

[2] -تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، مونتاري ، المكسيك ، من 12-22 مارس 2002 منشورات الامم المتحدة ، الفصل الاول ، القرار الاول.

مجلس الأمن في ليبيريا ، في تأمين الحظيرة الوطنية ، وتنظيفها من الأشخاص الذين كانوا يعملون في تهريب الموارد الأولية، كما تمكن المجلس من تحقيق الأمن والحفاظ على مزارع المطاط فيها[1] .

كما تدخل مجلس الأمن مرة أخرى استنادا الى اعتبارات بيئية في موضوع المسؤولية الدولية للعراق بسبب احتلاله للكويت ، إذ جاء القرار رقم 687 لسنة 1991 ليحدد" بان العراق مسئول بمقتضى القانون الدولي عن أية خسارة مباشرة وأي ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاذ الموارد الطبيعية او اي ضرر تعرضت له الحكومات الأجنبية أو رعاياها او شركاتها نتيجة لغزوه واحتلاله الغير مشروعين للكويت [2].

كما ان مجلس الأمن الزم من خلال القرار 687 ، العراق بتعويض الأضرار البيئية وبشكل واسع ليشمل ليس فقط الاضرار التي تسبب فيها النظام الحاكم في العراق ، بل يتعدى حتى التعويض عن الإضرار التي تسببت فيها قوات التحالف ، مبررا ذلك أن تلك الإضرار التي تسببت فيها قوات التحالف جاءت نتيجة منطقية لاحتلال وغزو الكويت.

كما إن مجلس الأمن وفي نفس السياق أنشأ لجنة خاصة لتلقي الدعاوى الناتجة عن الإضرار البيئية وتدمير الموارد الطبيعية بسبب غزو العراق للكويت وذلك في ابريل 1991 ، حيث تلقت هذه اللجنة أكثر من 300 شكوى وقدمت هذه الشكاوى من طرف ستة 6 منظمات دولية ومن حوالي 43 دولة كما قدر المبلغ الإجمالي للتعويضات بحوالي 210 مليار دولار [3] ، وأشار القرار رقم 07 الصادر عن مجلس إدارة اللجنة في عام 1992 في الفقرة 35 منه ، إلى الأضرار البيئية الواجب تعويضها وهي :

تكاليف المباشرة المرتبطة بمكافحة الحرائق التي نشبت في أبار البترول وتوقف تدفقه في المياه الإقليمية والدولية .

تكاليف التدابير المعقولة المتخذة لتنظيف البيئة.

تكاليف المراقبة والمتابعة وتقييم الأضرار البيئية؛تكاليف متابعة ومراقبة الصحة العامة بغرض دراسة ومكافحة تزايد ارتفاع الأخطار الصحية المترتبة عن الأضرار البيئية.

تكاليف الإضرار الملحقة بالمواد الطبيعية .

---

[1] -زيد المال صفا، مصدر سبق ذكره ، ص 170.

[2] -مجلس الامن الدولي الوثائق الرسمية للأمم المتحدة 1993 نقلا عن الموقع : http// www.da 4essds .un .orge .p128 تاريخ الاطلاع ، 2017/05/17.

[3] -S.MALJEAN-DUBOIS, Droit de l'organisation mondiale du commerce et protection de l'environnement, Bruyant, Bruxelles, 2003, pp 25-75.

وقد يتدخل مجلس الأمن في حالة وقوع كل كارثة بيئية ذات خطورة استثنائية تهدد الأمن والسلم البيئيين ولا يتدخل في حالة التدهور البيئي البطيء والمستمر على المستوى الطويل ، وعلى الرغم من ان هذه الوضعية تتطلب أيضا اتخاذ تدابير ناجعة وفعالة ، كمواجهة ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ التي تؤدي بدورها الى حركة واسعة للاجئين إذ سيحول 50 مليون شخص في العالم الى لاجئ ايكولوجي والذي بدوره سيتسبب في تغيرات سياسية ، اقتصادية واجتماعية متمثلة خصوصا في الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والإستراتيجية الذي سيكون بدون شك مصدر نزعات مستقبلية.

وأخيرا فيمكن القول إن السلم والتنمية وحماية البيئة أمورا مرتبطة و لا تتجزأ وهذا ما نص عليه المبدأ 25 من إعلان ريو ، لان الحرب بحكم طبيعتها تدمر التنمية المستدامة ولذلك يجب ان تحترم الدول قواعد القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاعات المسلحة وان تتعاون الدول في زيادة تطويره وهذا وفق المبدأ 24 لإعلان ريو.

المبحث الثاني: دور الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في حماية البيئة

كل المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة مهتمة بطريقة او أخرى بحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة وان كل المنظمات وضعت برامج في هذا المجال ، وبعض المنظمات وبعض المنظمات مثل منظمة التغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، فان مجال عملها يتطلب منها التدخل في مجال البيئة ، كما أن البعض الأخر من المنظمات لا يبدو إنها معنية بالبيئة ، لكن نجدها قد وجهت اهتمامها نحو مظاهر الحفاظ على البيئة مثل منظمة الأمم المتحدة للترقية والعلوم الثقافية ، ومنه سنحاول دراسة بعض المنظمات المتخصصة ودورها في حماية البيئة على حسب أهميتها في هذا المجال[1] .

المطلب الأول : دور منظمة التغذية والزراعة في حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة :

أنشئت المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO سنة 1945 ، وتتمحور أهدافها حول رفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على المصادر الطبيعية وقد وضعت هذه المنظمة المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة و الأغذية من التلوث بواسطة المبيدات او عن طريق المواد المضافة للأغذية المساعدة في حفظها ، حيث تجد انه جاء في ديباجة دستورها :" إن الأمم المقرة لهذا الدستور قد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبها لأجل رفع مستوى التغذية والمعيشة للشعوب الخاضعة لولاية كل منها ، وتحسين جودة إنتاج جميع المنتجات الغذائية

---

[1] -اشرف هلال، جرائم البيئة بين النظري والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

والزراعية وتوزيعها ، والنهوض بحالة الريف وبذلك تسهم في تحقيق اقتصاد عالمي واسع وتضمن تحرير البشرية من الجوع .[1]

وان منظمة التغذية والزراعة عملت منذ نشأتها على الاهتمام بالبيئة وحماية عناصرها المختلفة باعتبار ان هذا الموضوع من صميم اختصاصاتها ومن أولوياتها . [2]

ولذلك فان الاهتمام بالبيئة من طرف هذه المنظمة لم يكن حديثا ، فبالرجوع الى نصوص دستور المنظمة نجد المادة الأولى في فقرتها الثانية تنص على :" تعمل المنظمة على دعم العمل الوطني والدولي وتوصي باتخاذه حيث ما يكون مناسبا فيما يلي :صيانة الموارد الطبيعية وإصلاح الزراعة الذي يشمل مصايد الأسماك والمنتجات البحرية والغابات ؛

-تدعيم وتشجيع التشريعات الوطنية خاصة في الدول النامية بتقديم المساعدات الفنية التي تطلبها الحكومات .

-تقديم البعثات بالتعاون مع الحكومات المعنية اللازمة لمساعدتها في الوفاء بالالتزامات المترتبة على قبولها توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

-مساعدة السلطات المحلية والوطنية بوضع ميكانزمات من اجل مكافحة الفقر وسوء التغذية وتطوير الزراعة وصيد الأسماك بترشيد الممارسات الزراعية والصيد .

-جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها؛.."

وتقوم المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها بالعمل على صيانة الموارد الطبيعية عن طريق التوصيات التي تضعها اللجان الفرعية للمنظمة التي تستعمل أساسا للإعلام وكخطوط توجيهية في مجال تسيير الموارد في مجال التغذية والزراعة ، وما يؤكد اهتمام المنظمة بالتنمية المستدامة إنشاء المنظمة للجنة فرعية مختصة بالتنمية المستدامة وكما يبرز في مختلف أعمال ووثائق المنظمة ،كالإعلان العالمي بشان التغذية الذي جاء فيه :"أننا نلتزم بضمان إفضاء البرامج والسياسات الإنمائية إلى الارتقاء بحياة الإنسان على نحو قابل للاستمرار بحيث تراعي البيئة وتنهض بغداء وصحة الأجيال الحالية واللاحقة والوظيفة المتعددة للزراعة لاسيما ما يتعلق منها بالزراعة القابلة للاستمرار وصيانة الموارد الطبيعية ...."[3]

ومن الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها خطة العمل الخاصة بالتغذية المترتبة عن المؤتمر الدولي المعني بالتغذية في روما 1992 تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار اجتماعيا من اجل الإسهام في تحسين التغذية

[1] -رضوان أحمد الحاف ، حق الإنسان في بيئة سليمة ، دكتوراه في القانون العام ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2008 ، ص 248.

[2] -زيد المال صفا، مصدر سبق ذكره، ص 172.

[3] -رضوان أحمد الحاف ، مصدر سبق ذكره ، ص 250.

والصحة ، وهذا لن يتحقق إلا إذا أسندت السياسات والبرامج الإنمائية في البلدان النامية والمتقدمة إلى أسس قابلة للاستمرار وسليمة من الناحية البيئية وتقتضي النهوض بالأحوال الغذائية والصحية للأجيال الحالية واللاحقة .[1]

كما ان المنظمة تقوم بدور أساسي في وضع قواعد قانونية في مجال البيئة وهي تملك وسائل تسمح لها بلعب دور الموجه والمدافع عن بعض المجالات أو مواضيع البيئة على سبيل المثال قيما يتعلق بالمحافظة على المجال البحري وحماية الصيد ، وهي تعالج هذه المسالة بواسطة هيئة تدعى لجنة الصيد أنشأت في سنة 1965 وتعد الجهاز الوحيد على المستوى الدولي الذي يعمل بصفة منتظمة ومستمرة وتصدر هذه اللجنة توصيات تفتقر إلى القوة الإلزامية .[2]

ولقد تبنى مؤتمر الأطراف في سنة 1995 بالإجماع مدونة السلوك لصيد مسئول التي دعت اليها منظمة الأغذية والزراعة والذي يعطي أهمية كبرى لصيانة البيئة ، وبالرغم من انه نص غير إلزامي الا انه طبق من طرف الدول بناء على إرادتها الحرة ، وجراء حث المنظمات غير الحكومية للأخذ بتوصياتها لأهميتها ودورها في استعمالها كنموذج لإعداد التشريعات الوطنية للصيد.[3]

واهتمت منظمة التغذية والزراعة بوضع المعايير والمستويات المتعلقة بحماية التربة والأغذية من التلوث بواسطة تحديد بقايا مبيدات الآفات او عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة على حفظها .

وقامت المنظمة وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بإنشاء عدة لجان مشتركة لوضع المستويات الدولية الخاصة بهذه الموضوعات ، ومن هذه اللجان ، اللجنة المشتركة للمجموعات الغذائية ، ولجنة المواد المضافة للأغذية واللجنة المشتركة لبقايا المبيدات حيث تهدف الأولى إلى امشاء معايير ومدونات للغذاء بهدف حماية صحة المستهلكين وتأكيد الممارسات المشروعة في تجارة الغذاء وتحقيق التجانس بين التشريعات الوطنية الخاصة بالغذاء وتسهيل التجارة الدولية ، وقد نشرت اللجنة قائمة تتضمن الحدود القصوى للملوثات في مختلف الأغذية .[4]

[1] -صباح العشاوي ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، 2010 ، ص133.

[2] -زيد المال صفا ، مصدر سبق ذكره ، ص173 .

[3] -سارة منفرويل ، ادوات سياسية دولية لحماية البيئة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 1998 ، ص5.

[4] -مصطفى عيد ابراهيم ،دور المنظمات الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، قضية البيئة نموذجا ، رسالة ماجستير في الحقوق ، عين الشمس 2000، ص112.

أما لجنة المواد المضافة للغذاء فتتولى تقييم المعلومات المتعلقة بهذه المواد من اجل تحديد حدود الأمان عند استخدامها في المواد الغذائية وقامت بنشر قائمة بشروط المواد المضافة للأغذية وتشمل أكثر من 300 مادة مضافة ، أما اللجنة المشتركة لبقايا المبيدات الحشرية فهي تختص بوضع مستويات دولية لبقايا المبيدات في بعض الأغذية وقد نشرت اللجنة سلسلة من المستويات الموصى بها لبقايا المبيدات .

وهكذا وبناء على ما تقدم فان منظمة الزراعة والتغذية لها دور واسع الاتصال بالبيئة ومسايرة الأوضاع العالمية الطارئة عليها ، ومع ذلك فإنها لم تصل إلى نتائج ايجابية في مجال مكافحة الفقر وسوء التغذية والزراعة المستدامة وصيانة الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث ، التي تعاني من مشاكل تدهور البيئة بسبب استعمال المبيدات بكثافة .[1]

المطلب الثاني : دور منظمة الصحة العالمية في حماية البيئة وسلامتها :

تعتبر منظمة الصحة العالمية السلطة المختصة في الشؤون الصحة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، وتضطلع بتوفير الحلول لمشاكل الصحة العالمية ، وصياغة جداول وخطط لأعمال البحوث الصحية ، ووضع القواعد والمعايير الصحية العلمية ، وتوفير الدعم التقني للدول ورصد وتقييم الاتجاهات الصحية .[2]

وتعد "جمعية الصحة العلمية " اعلي جهاز مختص باتخاذ القرار في المنظمة ، وتجتمع في جنيف في شهر ماي من كل عام ، ويحضر اجتماعاتها وفود من كل الدول الأعضاء وهي تضم 194 دولة عضو ، وتتمثل مهمة الجمعية في رسم وتحديد سياسات المنظمة ، كما تختص بتعيين المدير العام بناء على ترشيح من المجلس التنفيذي ، ويشرف المدير العام على السياسات المالية للمنظمة ، ويستعرض ويوافق على الميزانية المالية المقترحة ، وترفع إليه تقارير المجلس التنفيذي.

ويتألف المجلس التنفيذي للمنظمة من 34 عضو يتم انتخابهم لمدة 03 سنوات ، والمهام الرئيسية له تتمثل في تنفيذ قرارات وسياسات جمعية الصحة ، وتقديم المشورة إليها ، والعمل بشكل عام على تيسير عملها.

أما الامانة العامة للمنظمة فيعمل بها موظفين ذوي الدراية بالشؤون الصحية ، وموظفي الدعم وغيرهم من الخبراء الذين يتواجدون بالمقر الرئيسي ، بالإضافة إلى ستة مكاتب إقليمية ، ويرأس المنظمة المدير العام ، الذي تعينه جمعية الصحة .

---

[1] -زيد المال صفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ، 174 .

[2] مُحَمَّد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي ، تغيير المناخ ، التحديات والمواجهة ، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبرتوكول كيوتو ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2013 ص 687.

وعن دور المنظمة العالمية للصحة في حماية البيئة فهي استطاعت مواكبة الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية البيئة بمعناها الواسع وذلك استنادا على نص المادة 1 التي تحدد هدف المنظمة بأنه بلوغ كافة الشعوب على مستوى صحي ، ولقد أصبح التمتع بأعلى مستوى صحي ، حقا أساسيا من حقوق الإنسان اعترفت به المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير الوطنية ، بل ذهب البعض الى اعتبار الحق في البيئة مستمدا من الحق في الصحة.[1]

كما تنص كذلك المادة 02 من دستور المنظمة على إن المنظمة تسعى لتطوير وتحسين التغذية والإسكان وظروف العمل وغيرها من الجوانب الصحية للبيئة وذلك بالتعاون مع الوكالات المتخصصة.

ونظرا لان دور المنظمة العلمية للصحة يتمثل في الارتقاء بصحة الإنسان إلى أعلى مستوى ممكن ، ونظرا للآثار البيئية على الأحوال الصحية للإنسان التي تنجم عن بعض عناصر البيئة ، فان حماية الإنسان من تلك الآثار الضارة بالبيئة يدخل من صميم اختصاص المنظمة [2] هذا ما يؤدي إلى ضرورة القيام بدور فعال فيما يتعلق بالنشاطات التي تحمي البيئة وتهدف إلى النهوض بصحة الإنسان إذ جعلت من المحافظة على صحة الإنسان ورفاهيته على المدى القريب والبعيد أساس سياستها وبرامجها .

كما تقوم المنظمة أيضا ومنذ 1973 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع برنامج لمعايير الصحة البيئية ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم العلاقة بين التعرض للملوثات التي توجد في الهواء او الماء او الغذاء او في بيئة العمل وصحة الإنسان مع صياغة لمستويات الحد المسموح بها في حالة التعرض لهذه الملوثات ، ولقد انتهت المنظمة إلى وضع معايير لأكثر من 14 مركبا من بينها الزئبق والرصاص و د.د.ت ، وأكسيد الكبريت والنتروجين ، ويوضع التقرير الخاص بكل مركب الحدود المسموح بها لكل ملوث في بيئة الإنسان وتساعد منظمة الصحة الدول في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج مكافحة التلوث وتقييم فعالية هذه البرامج .[3]

ونضرا لما لمشروعات التنمية من تأثير على سيئ على البيئة ومواردها المختلفة فقد تبنت منظمة الصحة العالمية سياسة التنمية المستدامة بيئيا حيث تعهدت جمعية الصحة العالمية بالتزام المنظمة الكامل بان تعمل مع الدول

---

[1] -رضوان احمد الحاف ، مصدر سبق ذكره ، ص 264.

[2] - Aleksander KISS, Jean Pierre BEURIER, La protection intégré de l'environnement a l'intégration p82.

[3] -محسن عبد الحميد أفكرين، النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة عن افعال لا يحضرها القانون الدولي مع اشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة ، رسالة دكتوراه في الحقوق ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1998-1999 ص364.

الأعضاء والوكالات الدولية والوطنية والمؤسسات المالية بان تدرج التدابير الوقائية الضرورية في مشروعات التنمية لكي تقلل إلى ادني حد ممكن من المخاطر التي تهدد السكان والبيئة .

حيث دعت جمعية الصحة العالمية في قرارها رقم 31 لعام 1992 الدول الأعضاء للاشتراك في التخطيط الوقائي وفي تحليل اثار التنمية على الصحة وتعزيز واستخدام قواعد البيانات المتعلقة بالمخاطر الصحية البيئية والى التصديق على الاتفاقيات الدولية التي تدعم تدابير حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .[1]

ويعد مؤتمر ريو استجابة لمذكرة 21 قامت المنظمة بوضع إستراتيجية عامة للصحة البيئية ، فاهتمت بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء وبيئة العمل ووضع المعايير البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات .

ولقد أدركت منظمة الصحة العالمية الأضرار المحتملة لأي تلوث للبيئة من جراء تجارب الأسلحة النووية على صحة الأجيال الحالية والمقبلة حيث أقرت في جمعية الصحة في قرارها 57 إن الغبار الذري المتساقط نتيجة تجارب الأسلحة النووية يضيف أخطار لا ضابط لها إلى أخطار الإشعاع التي يتعرض لها البشر ، كذلك أبدت جمعية الصحة العالمية سنة 1991 إنشاء برنامج دولي تحت إشراف المنظمة للتخفيف من الآثار الصحية لحادثة تشرنوبيل سنة 1986.[2]

أن ما يمكن قوله هو إن نشاط منظمة الصحة العالمية المتصل بالبيئة قد اتسع مع الوضع العالمي المتغير ليشمل النواحي الصحية للتلوث البيئي ولم تعد وظيفة منظمة الصحة العالمية قاصرة فقط على النواحي الصحية البحتة .

المطلب الثالث : دور منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في حماية البيئة

يبدو إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية بعيدة عن الاعتبارات البيئية ، لكن وتحت تأثير الوعي بالمشاكل البيئية بدأت الاهتمام بدراسة التفاعل بين الإنسان والمجال الحيوي ، ومنذ سنة 1970 قامت المنظمة بدراسة 14 موضوع منها موضوع يتعلق بتأثير نشاطات الإنسان على مختلف المجالات أو الحفاظ على مناطق الطبيعية وكذا الموارد الوراثية .

ومما لاشك فيه هو إن مساهمة أو تدخل المنظمات في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة يتم أساسا من خلال البحث ودراسة ونشر المعرفة في مجال العلوم الدقيقة والطبيعية ، وعادت ما تلجأ المنظمات الدولية إلى وضع اتفاقيات دولية والعمل من اجل كفالتها ، لكن منظمة اليونسكو غير متخصصة في صياغة اتفاقيات دولية

[1] -زيد المال صفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ، 176 .

2 Aleksander KISS, Jean Pierre BEURIER, OP CIT , P 85.

خاصة تلك المتعلقة بالبيئة ، ومع ذلك نجد أن المنظمة ساهمت في وضع اتفاقيتين على درجة كبيرة من الأهمية وتتمثلان في :[1]

-الاتفاقية المتعلق بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية 1971 والهدف من هذه الاتفاقية وقف الزحف العمراني والزراعي على هذه الأراضي من اجل الحفاظ على مواطن الطيور المائية المهاجرة ومراقبتها وحراستها .[2]

ثم في سنة 1976 تم إنشاء شبكة عالمية لمحميات الكرة الأرضية من اجل وضع نماذج لإدارة الأراضي الرطبة والموارد المائية المتوفرة فيها ، وذلك في إطار استغلال دائم للمحيطات والحفاظ على الموارد التي تحويها.

-اتفاقية حماية التراث الطبيعي والثقافي 1972 بباريس ، حيث حددت المادة 2 من الاتفاقية ما يعد من قبيل التراث

الطبيعي يشمل المعالم الطبيعية التي أنشأت بفعل التكوينات الطبيعية او البيولوجية التي لها قيمة هامة من الناحية الجمالية والعلمية وكذا التكوينات البيولوجية الجغرافيا والمناطق التي تعتبر موطنا لأنواع من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض والتي لها قيمة بارزة من الناحية العلمية ، غير أن تسجيل موقع في قائمة التراث العالمي لا يستبعد في بعض الحالات من تعديل مشاريع التنمية ، مثل مشروع لنيبال الذي ينصب على تحويل نهر رابتي باعتبار أن المشروع يهدد المواطن الطبيعية لحيوان واحد القرن .

كما قامت منظمة اليونسكو بنشر برنامج دولي للتعليم البيئي والذي يجري تنفيذه بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، وقد ساهم هذا البرنامج في توجيه الكثير من الانشطة البيئية وبرامج التعليم والتدريس البيئي ، كما أعدت اليونسكو برنامج لعلوم الأرض بهدف ترقية وتنسيق أنشطة البحث والتدريب الدولية للتعرف على البيئة الجيولوجية واستخدام المعارف الجيولوجية في خدمة البيئة

ولليونسكو برامج أخرى متعددة مثل البرنامج الدولي الخاص بترشيد استخدام المياه العذبة ، والبرنامج الخاص بالكوارث الطبيعية .[3]

---

[1] -زيد المال صفا ، مصدر سبق ذكره ، ص176 .

[1] -عبد العزيز مُحَّد عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 164

[3] -الحسين ايت الحاج ، الحماية القانونية للبيئة ، دراسة مقارنة ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا ، في القانون العام ، المغرب ، 1996-1997. ص 67 .

وأخيرا وما يمكن التوصل إليه من قول هو ان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إصدار توجيهات وتوصيات تشكل خطوطا توجيهية بالنسبة للدول التي تسعى لحماية بيئتها والوصول إلى تنمية دائمة .[1]

المبحث الثالث : دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المؤسسة الدولية البيئية الأولى في إطار الأمم المتحدة ، حيث جرى تأسيسه لمتابعة الشأن البيئي في العالم ، وقد أنشئ البرنامج على اثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استكهولم في علم 1972 ، بهدف أن يكون البرنامج رائدا ومشجعا لقيام شركات لرعاية البيئة ، على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية الحياة.[2]

المطلب الأول : جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ان من أهداف برنامج الأمم المتحدة مواجهة التحدي لتعزيز الأمن البيئي في مجالات مختلفة نذكر منها :

تطوير القانون البيئي:

وقد اصدر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عددا من القرارات التي عبر فيها عن الرابطة الوثيقة بين البيئة والتنمية ، ويؤكد البرنامج دائما على مفهوم التنمية التي تحافظ على البيئة ، كما يعد البرنامج ومنذ نشأته بمثابة الوكالة الدولية المسئولة عن المفاوضات من اجل وضع اتفاقيات بيئية متعددة الإطراف وإقليمية ، ويعمل على توفير الدعم اللازم لتحديث الاتفاقيات بوضع برتوكولات جديدة وتغطي هذه الاتفاقيات مجالات واسعة لحماية البيئة وسلامتها.[3]

مساعدة الدول النامية في إعداد سياسات بيئية وطنية:

تظهر إستراتجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز المؤسسات الوطنية على إيجاد وعي شامل وواسع ببيئة العمل، وتوفير المعلومات الضرورية لفهم الظواهر الايكولوجية ، وكذا تقويم مخاطر التلوث وسبل مكافحتها وعمل كل الأطراف على تحسين هذه البيئة .

---

[1]- S.MALJEAN-DUBOIS, op.cit, p12

[2]-عبد الناصر زياد هيا جنة ، القانون البيئي ، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص 247.

[3]-زيد المال صفا، مصدر سبق ذكره، ص181.

وتمكن البرنامج البيئي منذ انعقاد مؤتمر ريو 1992 من مساعدة أكثر من 100 دولة نامية ودول الخليج في إعداد تشريعات بيئية وإنشاء هياكل مؤسساتية تعمل على إدماج العوامل البيئية في الأنظمة والأنشطة القطاعية والتوسيع في مجال تقييم التأثير البيئي وتحليل التكلفة والعائد ومحاولة لبلوغ تنمية سليمة وقابلة للاستمرار.[1]

إعداد برامج وخطط عمل من اجل تنمية مستدامة :

حيث تتمثل إستراتجية الأمم المتحدة للبيئة في تقديم التوجيه العلمي وتحسين التوعية حول المناهج التي من خلالها تصبح حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية عن طريق المساعدة في استحداث وتمويل خطط بيئية يدور محورها حول الوقاية من التدهور البيئي وتطوير التقنيات الجديدة التي لا تضر بالبيئة .

نشاط برنامج الأمم المتحدة للبيئة للسلم والأمن :

تمثل الأنشطة العسكرية والنزاعات المسلحة عاملا مسببا لتدهور البيئة أو نتيجة له ، وتعتبر ليبيريا أول دولة تحصلت على مساعدة من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة وتحقيق الأمن بعد 14 سنة من الحرب من اجل التقليل من اثار هجرة اللاجئين بسبب تدهور البيئة .

كما عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بواسطة المكتب الإقليمي لغرب أسيا من إعداد تقرير خاص حول تقييم اثار النزاع بين العراق والكويت على نظم الايكولوجية الأرضية وإصلاح البيئة في العراق منذ 2003، كما قام المكتب بجرد شامل في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي وتحديد المناطق التي تتطلب اهتماما بيئيا خاص واتخاذ التدابير اللازمة لإصلاحها منذ 2005.

-) دعم مستقبل البيئة العالمية والحفاظ عليها:

يعد مستقبل البيئة العالمية ثمرة ذات أهمية في أطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وانطلق مشروع البيئة العالمية في 1995 وقام برنامج الأمم المتحدة بإصدار سلسلة من التقارير حول مستقبل البيئة العالمية في 1997 ، 2000، 2003 ، 2007 ويتم إعداد هذه التقارير الاعتماد على مصادر متعددة لمنظمة الأمم المتحدة والمراكز الوطنية وحتى الخبراء المستقلين .

المطلب الثاني : حدود سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ترقية التنمية

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بدور هام في ترقية التنمية المستدامة من خلال العمل على حماية البيئة بمفهومها الواسع والحفاظ على صفة الجنس البشري ورفاهيته ممثلا بأجياله الحالية والقادمة ، ومع ذلك يواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة صعوبات تجعل سياسته محدودة وذلك لعدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال :

[1] -مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 134 .

-) البناء الهيكلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي انشأ ته الأمم المتحدة إلى حد ما متواضع لم يعد ألان ملائما كي يقوم بعمله لمواجهة المشاكل البيئية التي أصبحت مخاطرها تتزايد يوم بعد يوم ، ويبدو هذا السبب هو وراء الانتقادات الشديدة التي وجهت لبرنامج الأمم المتحدة ومنها :[1]

- إن البرنامج البيئي بدلا إن يكون في جنيف حيث توجد معظم الوكالات الدولية تم وضعه في نيروبي كامتياز سياسي للعالم الثالث الذي رغب ان يكون مقره في احد عواصمه ، ولعل هذا الانتقاد غير موضوعي ويعبر عن وجهة نظر عنصرية للدول المتقدمة ، حيث إن تقييم عمل البرنامج لا يتم على أساس مكان تواجدها في من سواه .

- إما بخصوص إن عمل البرنامج البيئي ليس جهازا تنفيذيا ولا تمويليا فهذا يعتبر صحيح فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة غير مؤهل ماليا لتنفيذ الاتفاقيات والبرامج التي يعدها هو عبارة عن جهاز مفوض بأداء مهمة محددة بدلا من إن يلعب أساسي في إدارة البيئة .

- أما فيما يخص الانتقاد الموجه إلى كون الأمانة التي أنشأتها الجمعية صغيرة ولا تتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق البرنامج هذا صحيح إلى حد ما.

إن هذه الانتقادات التي وجهت إلى البرنامج الذي عرف تراجع في الأهمية التي حظي بها في بداية نشأته ،دفع الأمم المتحدة إلى إجراء إصلاحات على البرنامج من اجل تعزيز وتدعيم دوره وترتب عن هذا الإصلاح إنشاء:

ريق تسيير البيئة سنة 1999.

نتدى عالمي للبيئة 1999 وذلك في إطار تحضير لمؤتمر جوهانز بورغ 2002 حيث ثم إنشاء لجنة خبراء كلفت بالتفكير في وسائل تدعيم الحكمية الدولية للبيئة توصلت إلى مجموعة من التوصيات لدعم برنامج الأمم المتحدة وهي: [2]المشاركة العالمية في المنتدى الوزاري حول البيئة لمناقشة السياسات البيئية ؛

تصبح العضوية في مجلس الإدارة عالمية ؛

تعزيز الموارد المالية للبرنامج ؛

تدعيم القدرات المؤسساتية والتكنولوجية لصالح الدول النامية والدول ذات الاقتصاد الانتقالي ؛

التنسيق بين النشاطات البيئية على مستوى الأمم المتحدة

ومع كل الإصلاحات التي تعرض لها البرنامج منذ 1999 إلا أنها لم تأتي بثمارها لان التنمية تتطلب تغييرا أعمق .

---

[1] -زيد المال صفا ، مصدر سبق ذكره ، ص 184.

[2] -نفس المرجع ص 187

خاتمة

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذا البحث هو أن دور و مجهودات الأمم المتحدة من خلال أجهزتها ووكالاتها المتخصصة وبرنامجها ، أسهمت إلى حد كبير في دراسة البيئة وعناصرها ، وبحث وتحديد ما لحق بها من إضرار ، كما إن دورها تعدى مجرد تشخيص المشاكل الى اقتراح الحلول المناسبة لها العلمية والفنية والاقتصادية والقانونية التي ينبغي الأخذ بها من اجل حماية وسلامة البيئة مع توفير الإطار القانوني لهذه الحماية كإقامة المستويات البيئية لنوعية العناصر الطبيعية وكذا المعايير المتعلقة بالمواد الضارة صحيا وبيئيا وبيان الحدود المسموح بها عند تعرض الإنسان لها.

كما عملت أجهزة ووكالات وبرنامج الأمم المتحدة على منع الإضرار البيئية والاتخاذ التدابير الاحترازية ضدها من خلال تطوير إجراءات الإعلام والإخطار والتشاور بشان الخطط او الأنشطة او المشروعات التي من شانها التأثير على البيئة في الدول الأخرى ، ولكن ورغم هذا الدور فان هناك بعض الحالات والملاحظات التي أنقصت من مدى نجاعة الدور الذي تلعبه أجهزة ووكالات وبرنامج الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة نذكر منها على سبيل المثال:

القرارات الصادرة عن مختلف هذه الأجهزة غير ملزمة وهي تأخذ شكل توصيات وتوجيهات فقط وخالية من اي إلزام دولي.

ظهور ظاهرة الازدواجية في دراسة المشاكل البيئية ويترتب على ذلك ضياع المال والوقت اذ تقوم بعض المنظمات في مجال حماية البيئة بدراسة ومعالجة المشاكل التي سبق لمنظمات أخرى القيام بها.

التضارب واختلاف السياسات البيئية على المستوى الدولي .

وفي الأخير يعد من الضروري إنشاء لجنة اتصال وتنسيق بين برامج وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة لإعطاء تفعيل أقوى لدورها في حماية وسلامة البيئة.